

خلال ربيع وصيف 2020 ، لفتت ثلاث قضايا الانتباه إلى قانون التجديف الموجود في نيجيريا ، وهو القانون الذي أصدرت فيه محكمة شرعية (محكمة دينية) عقوبة الإعدام في ولاية كانو.

– في أبريل / نيسان ، ألقى القبض على مبارك بالا ، رئيس الجمعية الإنسانية النيجيرية في مقر إقامته في كادونا واقتادته شرطة كانو إلى كانو ؛ هناك جرت محاكمته من قبل محكمة شرعية (دينية) حكمت عليه بالإعدام بتهمة التجديف. قبل اعتقاله ، تلقى تهديدات بالقتل من متشددين مسلمين. لم يتمكن بالا من الاستفادة من محام للدفاع عنه.

– في أغسطس / آب ، اعتقل في كانو يحيى أمين شريف ، 22 عامًا ، مغني جماعة أخوة دينية تيجانية ، ومثل أمام محكمة شرعية. وكان قد غنى لتمجيد عالم سنغالي ينتمي إلى مجموعته الدينية بعبارات من تم اعتبارها مسيئة إلى نبي الإسلام. لم يتمكن أمين شريف من الاتصال بمحام. أشعلت مجموعة من الغوغاء النار في منزل عائلته ، التي أجبر أفرادها على الفرار لإنقاذ حياتهم. وتعرض محاموه المتطوعون للتهديد ومنعوا من مقابله.

– في أغسطس / آب ، حكم على الطفل عمر فاروق ، البالغ من العمر 13 عامًا ، بالسجن 10 سنوات بتهمة التجديف ، لاستخدامه لغة غير لائقة تجاه الله في مشاجرة مع طفل آخر. لا نعرف ما إذا كان تمكن من الحصول على محام.

وفي الآونة الأخيرة ، كانت قضايا كل منهما موضع جدل على الصعيدين الوطني والدولي ، تمكن محامو السيدين بالا وأمينو شريف أخيرًا من الطعن في عقوبة الإعدام ، على الرغم من أنه لم يتضح بعد ما إذا كانوا قد تمكنوا من لقاءهما.

ومن اللافت للنظر أن رد فعل المجتمع المدني في نيجيريا كان قد اتسم بشجاعة كبيرة واتخذت قطاعات مختلفة من المجتمع إجراءات للاحتجاج على أحكام الإعدام. وأشار بعض المسلمين والمنظمات الدينية إلى أنه بالرغم من استنكار القرآن للتجديف ، إلا أنه يدعو إلى الرحمة والعفو ، و طالبوا القضاة بالعفو عن المتهمين بالكفر وإنقاذ حياتهم. في الوقت نفسه ، طالبت المنظمات المدنية بإصدار الأحكام من قبل محكمة مدنية وإلغاء قانون التجديف ، بما يتماشى مع التزامات نيجيريا بالقانون الدولي لحقوق الإنسان واتفاقيات الأمم المتحدة.

نحن الموقعون أدناه ، نعرب عن تضامننا العميق مع المتهمين ، ونعبر عن دعمنا اللامشروط لجميع القوى التقدمية داخل نيجيريا التي تطالب بإسقاط جميع التهم والإفراج عن المتهمين ، وكذلك إلغاء قانون الكفر.

ندعو دولة نيجيريا الفيدرالية إلى تحمل مسؤولية ترجمة التزاماتها بموجب القانون الدولي إلى أفعال و ضمان الأمن والمعاملة المتساوية لجميع المواطنين بموجب القانون.

الحرية لـ مبارك بالا

الحرية لـ يحيى امينو شريف

الحرية لـ عمر فاروق